

للمشتري اذ دفع الثمن اولا فاذا دفع الثمن قيل للبائع  
 سلم المبيع ومن باع سلعة بسلعة او ثمن بثمانين  
 قيل لهما سلم معا **باب** خيار الشرط خيار الشرط  
 جائز في البيع للبائع والمشتري ولهما خيار ثلثة  
 ايام فماد ونفس ولا يجوز اكثر من ذلك عند ابي حنيفة  
 رحمه الله وقالا لا يجوز اذا استمى مدة معلومة وخيار  
 البيع يمنع خروج المبيع عن ملكه فان قبضه المشتري  
 فهلك في يده ضمنه بالقيمة وخيار المشتري لا يمنع  
 خروج المبيع عن ملك البائع الا ان المشتري لا يملكه  
 ولا يدخل في ملكه عند ابي حنيفة وعندهما يملكه فان  
 هلك في يده هلك بالثمن وكذلك ان دخله عيب  
 ومن شرط له الخيار فله ان يفسخ في مدة الخيار  
 وله ان يخيروه فان اجاز به غير حضرت صاحبه جاز

كل ثوب بعشرة دراهم فان وجدها ناقصة جاز  
 البيع بحصته وله الخيار وان وجدها زيادة فالبيع  
 فاسد ومن باع دارا دخل بناؤها في البيع وان لم يسمه  
 ولا يدخل الزرع في بيع الارض الا بالتسمية ومن  
 باع نخالا او شجرا فيه ثمرة فثمرته للبائع الا ان يشترط  
 المبتاع ويقال للبائع اقطعها وسلم المبيع ومن باع ثمرة  
 لم يبدأ صلاحها او قد بدأ صلاحها جاز البيع وجوب  
 على المشتري قطعها في الحال فان شرط تركها على النخل  
 فسد البيع ولا يجوز ان يبيع ثمرة ويستثنى منها اطلاق  
 معلومة ويجوز بيع الحنطة في سنبها والبقلاوة  
 في قشره ومن باع دارا دخل في البيع مفايح اعلاقتها  
 واجرة الكيال وناقذ الثمن على البائع واجرة وزن  
 الثمن على المشتري ومن باع سلعة بثمانين قيل

للمشتري